

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٨٣٩

تقرير إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك") عن النتائج الفعلية المتعلقة بتقرير تنظيم وحوكمة البنك وتطبيق ممارسات التنظيم والحوكمة وفقاً لميثاق التنظيم والحوكمة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال.

لقد قمنا بأداء الإجراءات المنصوص عليها بموجب التعميم الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال رقم : 2003/16 المؤرخ 29 ديسمبر 2003 ("الإجراءات")، بشأن تقرير تنظيم وحوكمة البنك ("التقرير")، وتطبيق الشركة لممارسات التنظيم والحوكمة وفقاً لميثاق التنظيم والحوكمة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم 2002/11 بتاريخ 3 يونيو 2002، والميثاق المعدل للتنظيم والحوكمة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال، بموجب التعميم رقم 2015/4 بتاريخ 22 يوليو 2015، (و يشار إليهم بشكل مجتمعين بـ "ميثاق الحوكمة")، يرد التقرير في الصفحات من 1 إلى 11.

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية للخدمات ذات الصلة المطبقة عند القيام بمهام إجراءات متفق عليها. تم أداء تلك الإجراءات فقط من أجل مساعدة مساهمي البنك في تقييم امتثال البنك لتقرير الحوكمة، وفيما يلي الإجراءات التي تم اتخاذها:

(1) أيدنا - حسب الاقتضاء - المواضيع المفصّل عنها بالتقرير وذلك بالإشارة إلى كل من: تقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018؛ محاضر اجتماعات لجنة التدقيق ومجلس الادارة المنعقدة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018؛ السجلات ذات الصلة المؤيدة للبنك.

(2) أكدنا أن التقرير أفصح عن المواضيع التي تمت مناقشتها في تقرير مجلس الادارة حول فحص فعالية نظام الضوابط الداخلية للبنك وأن هذه المواضيع قد تم التقرير عنها من قبل المراجع الداخلي للبنك إلى لجنة التدقيق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

(3) تأكدنا من أن التقرير يتضمن الافصاحات التي وردت في الملحق على الميثاق.

(4) تأكدنا مما إذا كانت هذه المواضيع - إن وجدت - والتي تم التقرير عنها في تقرير مراجعي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمتعلقة بكل من: كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعية؛ الاعتبارات حول استمرارية الشركة؛ وكفاية السياسات والاجراءات التي أعدها البنك وانه قد تم تضمينها أيضاً في عرض مراجع الحسابات إلى لجنة التدقيق.

(5) قراءة محاضر اجتماعات مجلس الادارة ولجنة التدقيق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 للتأكيد على أن أية مواضيع تتعلق بعدم امتثال البنك لتقرير الحوكمة المذكورة في هذه المحاضر قد تم أيضاً تضمينها في التقرير.

ونتيجة لتأدية الاجراءات سالفه الذكر، لا يوجد لدينا أية استثناءات نقوم بالتقرير عنها.



ونظراً لأن الإجراءات أعلاه لا تشكل فحصاً أو مراجعةً وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو وفقاً للمعايير الدولية لمهام الفحص، فإننا لا نعبر عن أي تأكيد حول تقرير التنظيم والحوكمة للبنك. وفي حال أننا قمنا بأداء إجراءات إضافية أو فحص أو مراجعة لهذا التقرير وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو وفقاً للمعايير الدولية لمهام الفحص، لكان من الجائز أن نكتشف أموراً أخرى يتم التقرير عنها إليكم. هذا التقرير معد فقط للغرض الوارد في الفقرة الثانية أعلاه ولإدراجه مع تقرير تنظيم وحوكمة البنك في تقريره السنوي ويجب عدم استخدامه لأي غرض آخر. هذا التقرير يتعلق فقط بتقرير تنظيم وحوكمة البنك المدرج مع التقرير السنوي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وهو في المجمل لا يشمل أية قوائم مالية أو أية تقارير أخرى للبنك.

كينيث ماكفارلان

10 مارس 2019